

## مأسسة الحوكمة البيئية العالمية

### The Institutionalization of Global Environmental Governance

طلال لموشي<sup>1</sup>، (جامعة باتنة1) talallemmouchi@gmail.com  
سامي بخوش، (جامعة باتنة1) sbekhouch2@gmail.com

02-06-2020	تاريخ القبول	30-03-2020	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

#### ملخص

شكلت آليات الضبط التقليدية التي تتبعها المؤسسات الرسمية الإطار الأوسع لإدارة القضايا ذات الشأن العام، وذلك ينسحب على المستويات الوطنية وما بين الوطنية وفوق الوطنية، تهدف هذه الدراسة إلى فحص الأزمات الدورية والمشكلات والتهديدات التي باتت تواجهها الدول وكذلك عجز مؤسسات تلك الدول على مواجهة تلك التهديدات، مما جعل من ضرورة التحول إلى الحوكمة العالمية كآلية لضبط وإدارة القضايا الإنسانية أمراً حتمياً. تنطلق دراستنا من إشكالية مركزية مفادها كيف تساهم مختلف فواعل الحوكمة في عملية المأسسة البيئية العالمية وماهي اهم التحديات التي تواجهها. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في أن الحوكمة البيئية العالمية بمجمل عمليات الضبط التي تشترك فيها مجموعة من الفواعل الحكومية ممثلة في "مؤسسات صنع القرار الرسمية" والفواعل غير الحكومية المشكلة من "الشركات الاقتصادية وتنظيمات المجتمع المدني"، وأساسها النظر إلى الموارد الطبيعية والعناصر البيئية باختلافها كإرث إنساني عالمي مشترك، يحق للإنسانية جمعاء الاستفادة من عناصرها الأساسية كتجسيد لفكرة الصالح العام العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة البيئية العالمية، الضبط التشاركي، المأسسة، الفواعل الحكومية، الفواعل غير الحكومية.

#### Abstract :

The traditional regulation mechanisms followed by formal institutions formed the only framework for tackling issues of public concern which applies also to the national, international, and supranational levels. This study aims to examine the recurring crises, problems, and threats that most of the countries are actually facing, as well as the inability of the domestic institutions to face these challenges. These facts impose a shift to global governance as a mechanism for regulating and managing humanitarian issues imperative. So, this study is based on a central question: How do various actors of governance contribute to the process of global environmental institutionalization and what are the most important challenges facing them? The main findings are about the nature of involvement and the fields of work for the global environmental governance, as it involves a group of governmental actors represented in "official decision-making institutions" and non-governmental actors formed from "economic companies and civil society organizations", intertwined for the goal of redefining natural resources and environmental elements as a common global human heritage.

**Keywords:** Global environmental governance; participatory regulation; institutionalization; governmental actors; non-governmental actors.

## مقدمة:

نظريا الحوكمة البيئية مفهوم تعاضم استخدامه أكاديميا بعد مقال العالم البيولوجي GARETT HARDIN والمعنون بـ "the tragedy of the commons" او (تراجيديا العموم) المنشور سنة 1968، والذي شكل أرضية لنظرية أساسها اعتبار الاستدامة الهدف الأسمى لإدارة جميع الأنشطة البشرية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية (Mcgann, 2011, p.23).

فهي تتضمن أنظمة بديلة للحكم تتشارك فيها الفواعل الرسمية "المؤسسات الحكومية" والفواعل اللارسمية "قطاع الأعمال والمجتمع المدني"، وتقوم على اعتبار الموارد الطبيعية والعناصر البيئية كرأس مال إنساني عالمي مشترك، ميزتها الأساسية أنها منافع لا تتضاءل عند تقاسمها، ما يعني أنه من حق الجميع الاستفادة من هواء وماء نقيين وتنوع بيولوجي مستقر كتجسيد لفكرة الصالح العام العالمي، والتي تعني القيم "مادية كانت أو معنوية" الضرورية للحياة الإنسانية والتي يجب ألا يساء استغلالها أو تدميرها من قبل الأشخاص أو الدول، إذ إن الطابع الغير تنازعي المفترض للاستفادة من تلك العناصر تستدعي ضرورة إتباع نهج إدارة يقيد سلوكيات الفواعل الخاصة والعامّة التي من شأنها تعريض تلك الموارد للإتلاف.

يهدف هذا المقال في استكشاف التحديات التي تواجه المأسسة البيئية العالمية، من خلال التطرق لدور مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية الحوكمة البيئية العالمية، ومن هنا جاءت اشكالية هذا المقال على النحو التالي:

**كيف تساهم مختلف فواعل الحوكمة في عملية المأسسة البيئية العالمية**

**وماهي اهم التحديات التي تواجهها؟**

إشكالية تتطلب للإحاطة بكامل جزئياتها الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الفواعل غير الدولاتية وما طبيعة الأدوار الذي باتت تلعبها في

النظام الدولي الراهن؟

- ما هي العوامل التي تساهم في التمكين لدور مؤثر للفواعل غير الدولاتية في

نسق الحوكمة العالمية؟

-كيف تساهم المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في التأسيس لنسق حقوقي عالمي؟

تستند الدراسة على مجموعة من المنطلقات الفرضية النظرية، التي سنحاول التأكيد على صحتها في نهاية البحث وهي:

✓ إن انتشار القيم الليبرالية ساهم في تعزيز المقاربة المشاركة في الحكم، وهو ما مكن الفواعل غير الدولاتية من لعب ادوار متفاوتة حسب مجال النشاط، في صناعة الأجندة السياسية العالمية.

✓ ان ضبط البيئة ومسعى التأسيس لنسق بيئي عالمي يتطلب تعاون جهود الفواعل الرسمية الدولاتية وغير الرسمية غير الدولاتية.

ان البحث في قضايا الحوكمة والانتقال في أشكال الحكم والسلطة عالميا من مقاربة الدولة-المركزية State Centric Approach إلى مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات Multilevel Governance Approach ضمن نسق العولمة المتعددة الأوجه، في إطار شبكة التفاعلات بين مختلف الفواعل العالمية لضبط وإدارة القضايا الإنسانية المشتركة، يتطلب استخدام المقتربات النظرية التالية:

- المقترب النسقي: فالنظام الدولي مكون من عناصر عدة (الفواعل باختلافها رسمية وغير رسمية) مرتبطة فيما بينها بشبكة من التفاعلات والعلاقات ضمن نسق اعم، والتي تعتبر كل وحدة منها نظاما قائما بذاته يؤثر ويتأثر ببنية وهيكل النظام الدولي عامة.

- المقترب المؤسساتاتي والوظيفي: استخدم لتحليل ومناقشة آليات اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ودراسة الوظائف التي تؤديها وحدات التحليل ضمن مسارات الحوكمة العالمية عموما والحوكمة الاقتصادية والبيئية العالمية بالخصوص، ناهيك عن تحديد جوانب القصور وحدود اطر التشارك في ضبط القضايا العالمية، بالإشارة إلى مدى واقعية أو طوبوية مسعى تجاوز الدولة كإطار للإدارة والضبط.

- مقترب الفاعل-الشبكة: لدراسة أنماط التفاعل الشبكي بين المنظمات غير الحكومية المعناة بحقوق الإنسان باعتبارها فاعلا ACTOR وشبكة البيئة الدولية NETWORK، ضمن مسارات متعددة المستويات والاتجاهات.

سمحت مراجعة الأدبيات العديدة ذات الصلة بالبحث، خاصة الصادرة عن دور النشر الغربية عموماً والانجلوسكسونية بالتحديد، الاطلاع على العديد من الدراسات الأكاديمية التي مثلت المركز الأساسي لدراسة تنامي سلطة الفواعل غير الدولتية 'بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بصفة خاصة' ضمن إطار الحوكمة العالمية ومشروع الديمقراطية الكسموبوليتانية لما بعد الدولة الوستفالية، ومن بين مجموع تلك الدراسات، نشير إليه فئات الأدبيات التالية:

- 1- James N. Rosenau, Ernst Otto Czempiel, *Governance Without Government: Order and Change in World Politics*, (UK: Cambridge University Press, 1992)

والذي تم التركيز فيه على توضيح الميزات الرئيسية لنظام ويستفاليا بتبيان أساسها العقلاني وتحديد الأنماط السلوكية، والترتيبات المؤسسية داخل هذا النظام، والإشارة إلى التغييرات في أنماط اتخاذ القرار داخل الدول وفيما بينها، مما يؤسس لطفرات هيكلية في النسق الدولي تحد من فعالية المؤسسات الدولية والآليات التنظيمية في الضبط الدولي.

- 2- Margaret P. Karns, Karen A. Mingst, *International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance*, (USA : Lynne Rienner Publishers, 2010)

خصصت الدراسة لبحث الحوكمة العالمية ودور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في مساراتها، انطلاقاً من الأدوات التحليلية لنظريات العلاقات الدولية، تم التركيز على بحث الفواعل الداخلة في عمليات حوكمة قضايا الاقتصاد العالمي والبيئة وحقوق الإنسان.

- 3- Helen V. Milner, Andrew Moravcsik, *Power, Interdependence, and Nonstate Actors in World Politics*, (USA : Princeton University Press, 2009)

تتضمن فصول الكتاب الذي يندرج ضمن الطروحات الليبرالية الإشارة إلى أدوار القوى الصاعدة كدور قوات حفظ السلام في الحروب الأهلية، ودور المنظمات غير الحكومية الحقوقية في إنجاح معاهدات حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق المرأة، وآفاق التعاون الإقليمي، إضافة إلى تسليط الضوء على ضرورات إصلاح السياسة الخارجية والمنظمات الدولية.

- 4- Gustaaf Geeraerts, Anne Mellentin, *Analyzing Non-state Actors in World Politics: A Conceptual Approach*, (BRUSSEL : Centrum voor Polemologie, 1994)

هدف الدراسة توضيح تصور نظريات العلاقات الدولية لفواعل السياسة العالمية، وكيف يتوجب تحليل تلك الكيانات غير الحكومية، هل تعتبر كيانات متميزة ومستقلة أما أنها مجرد أدوات بيد الدول؟، إضافة إلى السعي لتطوير معايير لتصنيف تلك الفواعل على اختلاف مجالات نشاطها.

5- Anne-Marie Slaughter, A New World Order (Princeton: Princeton University Press, 1994).

تؤكد الباحثة في هذا الكتاب على أن النظام الدولي تجاوز مرحلة اعتباره مجموعة من الدول الوطنية المتفاعلة فيما بينها عبر الأجهزة الرسمية" السلطات الثلاث"، إلى مرحلة ما تسميه بالشبكة العالمية المعقدة هدف مكوناته تعزيز المساءلة الديمقراطية.

6- James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity, (USA: Princeton University Press, 1990)

يقر الكاتب بحدوث تغيرات أساسية وعميقة في وظائف السياسة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي دخل العالم بعدها في مرحلة ما بعد التصنيع المتميز بحدوث اضطرابات سياسية عالية التعقد، نجم عنها نشوء ما يسميه الباحث بعالمي السياسة الدولية the two world of world politics، عالم الدول وعالم الفواعل غير الدولاتية.

### المبحث الاول- في أصل المفهوم:

إن مصطلح الحوكمة البيئية يستخدم لوصف مجموعة الممارسات الإنسانية المتعلقة بكيفيات إنفاذ سلطة الأفراد على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، بمعنى آخر هي بحث مسألة من وكيف تتخذ القرارات وتدار القضايا البيئية ( World Resources Institute, 2004, p.01)، كما أنها تعرف بتعاريف عدة نتذكر منها (Ortolano, 2010, p.01):

- "مجموعة كاملة من القواعد والممارسات والمؤسسات ذات الصلة بإدارة البيئة بمختلف أنواعها (الحفظ والحماية واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها) ."
- "جميع العمليات والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، التي تشمل المعايير والقيم والسلوك وآليات تنظيم استخدامها من قبل المواطنين والمنظمات

والحركات الاجتماعية، فضلا عن جماعات المصالح المختلفة كأساس لربط مصالحها، والدفاع عن حقوقهم في الوصول إلى واستخدام الموارد الطبيعية".  
➤ "هي مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وقواعد وآليات وعمليات صنع القرارات الجماعية التي تمكن أصحاب المصالح المترابطة من تنسيق الاحتياجات وتفاعلاتها مع البيئة للتأثير على المستويات ذات الصلة بصنع واتخاذ القرار (Gustave, 2006, p.03).

أما على الصعيد الدولي فالحوكمة البيئية العالمية تعني: (Najam, 2006, p.03) "مجموع المنظمات الرسمية واللا رسمية ووسائل السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات والقيم التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية".

وعموما تقوم الحوكمة البيئية العالمية على مجموعة المبادئ الأساسية التالية:  
➤ تضمين البيئة في جميع مستويات صنع القرار والعمل المحلية الوطنية والعالمية.

➤ اعتبار المدن والتجمعات الإنسانية باختلاف أشكال وصور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها كمجموعات فرعية من البيئة.

➤ التركيز على محاولة ربط الناس فكريا بالنظم الإيكولوجية التي يحيون فيها.

➤ تعزيز المبادرات الهادفة إلى الانتقال من أنظمة التصنيع والزراعة المضرة بالبيئة إلى أساليب صديقة للبيئة بتفعيل آليات كإشاعة مبدأ إعادة التدوير وأنماط الزراعة المعمرة.

### المبحث الثاني: مسارات ظهور الاهتمام الإنساني بالبيئة:

تعتبر النيوليبرالية الإطار النظري الأكثر مساهمة في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي عالميا. بالنظر إلى خصوصية المفهوم والتطبيقات التي يقدمها أصحاب النظرية لكيفية إدارة واليات عمل العلاقات الاقتصادية الوطنية والدولية، فغالبا ما يتم تبسيط الفهم التقليدي لليبرالية الجديدة على أساس سيادة الاقتصاد القائم على الخصخصة وحرية حركة السوق مقابل تراجع أو تقييد صلاحيات مؤسسات الدولة الرسمية في الضبط والزامية رفعها لكافة أشكال القيود المعيقة لتفاعلات السوق وحركة رؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود الوطنية للدول.

وقد تطورت النيوليبرالية لاسيما خلال العقود الأخيرة الماضية بفضل اجتهادات العديد من العلماء الذين تركوا بصمات واضحة على الخريطة الإيديولوجية النيوليبرالية، فمثلا يؤمن كل من الأستاذين Milton و Friedrich Hayek و Friedman بتفوق السوق الحرة على تدخل الدولة. فلطالما سمح للسوق العمل بحرية فإن قانون العرض / الطلب يمثل الضمان الأمثل للاستقرار، وفي رأي الأستاذ POLANYIKARL فان معارضة هذا القانون من شأنه أن يخلق حالة من التوتر والتي ستؤثر على ميكانيزمات الأسواق في الضبط الذاتي مما سيؤدي إلى تعطيل وتغيير التفاعلات الاجتماعية نتيجة لنقل وسائل العيش والعمل (Castree, 2007, p.281).

ومع ذلك وعلى النقيض من فكرة وجود اقتصاد سوق غير منظم، فقد سجل تزايد متناقض في تدخل الدولة للضبط (Jessop, 2002, p.454) من خلال اختيار إصلاح السياسات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية، والتي يتم متابعتها من قبل الدولة للحفاظ على النظام النيوليبرالي، وتوصف هذه العملية المتناقضة حسب كل من Adam Tickell و Jamie Peck بـ: 'Roll-Out' And 'Roll-Back' Neoliberalism'.

والقاضي بتنازل الدولة طواعية عن صلاحية وسلطة السيطرة على الموارد ومسؤولية توفير الاحتياجات الاجتماعية في مقابل المشاركة الفعالة في البناء الهادف وتوطيد شكل دولة نيوليبرالي تتجسد فيه أنماط حكم واليات ضبط بديلة "حوكمة" (Peck, 2002, p.382).

إن سلسلة التطورات المكانية والزمانية لمسار ما يصطلح عليه بـ Neoliberalisation أو اللبرلة الجديدة للإدارة البشرية للبيئة والمؤثرة والمتأثرة بالطبيعة والبيئة، تجاوزت النظر للطرح الليبرالي باعتباره أكثر من مجرد تصور متجانس ومتراص بنهايات محددة وواضحة (Heynen, 2005, p.06).

فأفكار النيوليبرالية المهمة بالملكية الخاصة وحماية حقوق الأفراد والمستثمرين، يمكن أن ينظر إليها من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف الحديثة المتعلقة بالتجارة العالمية (مثال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA)، فهذه الأطر التنظيمية تجسد مواصلة تعزيز عملية التراكم البدائي بتطويق الطبيعة، وذلك بخصخصة مناطق متزايدة منها (McCarthy, 2004, p.327) ما يتسبب في كوارث كان لها ولازال آثار وخيمة على البيئة كحيز وفضاء إنساني مشترك دليل ذلك ما

يقدمه عالم أحياء ROBERT CONSTANZA كون أن قيمة خدمة النظام الأيكولوجي للأرض تكلف سنويا ما بين 16 و54 تريليون دولار (Costanza, 2007, p.255).

أما عن مجمل العوامل المؤدية إلى تدهور البيئة فهي تتلخص عموما في الاتي:  
النمو الاقتصادي: إن التصور السائد في معظم الدول والمؤسسات الدولية للتنمية قائم على الدعوة إلى مزيد من التطوير للتكنولوجيات لزيادة إنتاج السلع والخدمات لتحسين ظروف العيش الإنساني دون الاكتراث بالتدهور البيئي الناجم عن ذلك، لذلك يركز المهتمون بالبيئة على إبراز العلاقة الوثيقة بين زيادة التطور والنمو الاقتصادي العالمي في مقابل التدهور البيئي ولتجاوز ذلك قدموا داخل حركة العولمة البديلة بديلا اصطلح عليه بالتطور النوعي كبديل للمفهوم الكلاسيكي للنمو دون فقدان الكفاءة الاجتماعية أو خفض مستوى عيش الأفراد.

الاستهلاك: إن شيوع الاستهلاك الواسع "الأيدولوجية الاستهلاكية" لدى المجتمعات تجاوز اعتباره السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي إلى كونه غاية في حد ذاته. فهو يعد من أسباب التدهور البيئي فالنزايid المتسارع لنسب الاستهلاك نتج عنه ظهور أنماط حياة غير مسؤولة مضررة بالبيئة يتوجب البحث عن طرق للحد منها.  
تدمير التنوع البيولوجي: إن تعقد صور ترابط أجزاء النظم الأيكولوجية لكوكب الأرض يجعل خسارة أي نوع من الأنواع له عواقب غير متوقعة على التنوع البيولوجي ويزيد من احتمال حدوث سلسلة من ردود الفعل البيئية ذات الآثار السلبية والتي لا يمكن التنبؤ بها.

النمو الديمغرافي: تشير التوقعات الإحصائية ببلوغ عدد سكان كوكب الأرض عام 2050 ما يجاوز 9.3 بليون نسمة مما يمثل زيادة قدرها 41 ٪ عن الأرقام الحالية بما لذلك من تبعات معلومة في الحاضر على البيئة، فالحد من النمو السكاني يستلزم شراكات بين دول الشمال والجنوب لتطوير برامج التعليم وتنظيم الأسرة وتحسين وضع المرأة عموما (Calvert, 2002, p.37).

### البحث الثالث: القضايا البيئية المستوجبة لإدارة بيئية تشاركية:

تتعدد القضايا البيئية التي تستوجب عملا يتجاوز الإطار الوطني وأهمها:  
تدهور التربة: إن تدهور تربة الأراضي الزراعية يعني تراجع قدرتها على التقاط وتخزين وإعادة تدوير المياه والطاقة والغذاء، ولمواجهة ذلك يقدم تحالف 21

"وهي شبكة عالمية غير رسمية تضم فواعل عدة، هدفها البحث التشاركي عن حلول جماعية للمعضلات العالمية" المقترحات التالية:

- تشمل إعادة تأهيل التربة كجزء من التعليم التقليدي والشعبي.
- إشراك جميع الشركاء ذوي المصلحة بما في ذلك صانعي القرار والمنتجين ومستخدمي الأراضي والمجموعات المعرفية وفواعل المجتمع المدني لإدارة الحوافز وإنفاذ اللوائح والقوانين.
- وضع مجموعة من القواعد الملزمة، مثل اتفاقية دولية.
- وضع آليات وحوافز لتسهيل التحولات.
- جمع وتبادل المعرفة.
- تعبئة الأموال وطنيا ودوليا.

التغير المناخي: إن سعي الفواعل لمكافحة التغير المناخي أدى إلى اعتماد بروتوكول كيوتو من قبل 191 دولة، والهادف للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، خاصة غاز CO2. ومادام أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي الأكبر مسؤولة عن الانبعاث للفرد الواحد فان العمل للحد من تلك الانبعاثات في جميع البلدان على حد سواء يعيق ويحد من فرص اقتصاديات الدول الناشئة، إضافة إلى أن مجهودات عقدين من الزمان كما يؤكد ذلك تقرير برونتلاند لم يسجل أي تحسن في المؤشرات الرئيسية.

التنوع البيولوجي: شهد القرن 20 تسارعا في وتيرة تدمير التنوع البيولوجي، فتقديرات معدلات الانقراض تؤكد أن أزيد من 200 نوع تنقرض كل يوم ( Jensen, 2001, p.34)، وللحد من ذلك سعت الدول وبضغط من المنظمات الغير حكومية عقد مؤتمرات دولية كللت باتفاقية التنوع البيولوجي ( convention on biologicaldiversity CBD) وقع عليها في ريودي جانيرو عام 1992 أهدافها هي: "الحفاظ على التنوع البيولوجي، استخدام التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة، وتقاسم فوائد التنوع البيولوجي بطريقة عادلة ومنصفة"، ومثلت أول اتفاق عالمي لمعالجة جميع جوانب التنوع البيولوجي: الموارد الجينية، الأنواع والنظم الإيكولوجية. وأقرت للمرة الأولى بأن حفظ التنوع البيولوجي هو "اهتمام مشترك للبشرية جمعاء". تشجع الاتفاقية على بذل جهود مشتركة بشأن تدابير للتعاون العلمي والتكنولوجي،

والحصول على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات البيئية النظيفة ( Rosendal, 2000, p.04).

موارد الماء: أكد تقرير تنمية المياه العالمي للأمم المتحدة عام 2003 أن كمية المياه المتاحة على مدى السنوات العشرين القادمة سينخفض بنسبة 30% ما يعني أن 40% من سكان الأرض لا يحصلون على الحد الأدنى الضروري. أضف إلى ذلك أن أكثر من 2.2 مليون شخص توفوا عام 2000 بأمراض مرتبطة بالمياه الملوثة، وفي عام 2004، حسبما ذكرت منظمة WATER AID الخيرية في المملكة المتحدة أن كل 15 ثانية يتوفى طفل بأمراض مرتبطة بالمياه (Arthur, 2008, p. 92).

طبقة الأوزون: وقعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبروتوكول مونتريال المتعلق بطبقة الأوزون في 16 سبتمبر 1987 ومنذ ذلك الوقت تم حظر استخدام معظمهم مركبات الكربون ومبيدات الفطريات الزراعية إلا أن العديد من الغازات الضارة الأخرى المنبعثة من مركبات وتجهيزات لا تزال قيد الاستخدام.

المخاطر النووية: تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة العام 1968 الإطار القانوني الوحيد الأساسي المتعدد الأطراف الذي يضبط النشاط النووي على المستوى الدولي والذي لا يعتبر كافيا للاحتواء والحد من إمكانية استعمال الطاقة النووية لأغراض غير سلمية سواء من قبل بعض الدول " المارقة حسب تعبير الإدارة الأمريكية " أو احتمال حيازة واستعمال الأسلحة النووية من قبل بعض المجموعات اللاشعرية ما يستوجب العمل لإيجاد اطر أكثر فعالية والزامية.

العضويات المعدلة وراثيا: على الرغم من تنامي استخدام بحوث الهندسة الوراثية لزيادة القدرة على الاستجابة لحاجيات الأفراد أو لتعظيم هوامش الربح للشركات الاقتصادية "الشركات الصيدلانية مثلا"، فإن الجوانب السلبية المثبتة واقعيا لتلك المنتجات خاصة أثارها الصحية السلبية بالخصوص على الأشخاص دفعت مختلف فواعل السياسة العالمية خاصة المنظمات غير الحكومية للضغط والتنسيق مع الفواعل الرسمية بحثا عن عقد اتفاقية متعددة الأطراف خاصة بالمنتجات المعدلة جينيا "وراثيا"، والتي تعتبر موضوعا تختلف بشأنه التشريعات الوطنية، فبينما تستخدم تلك البحوث لإنتاج أنواع ومنتجات معينة على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية نجد استعمالها مقيدا بشدة في العديد من الدول الأخرى (Prat, 2010, p.42).

## المبحث الرابع: فواعل الحوكمة البيئية العالمية:

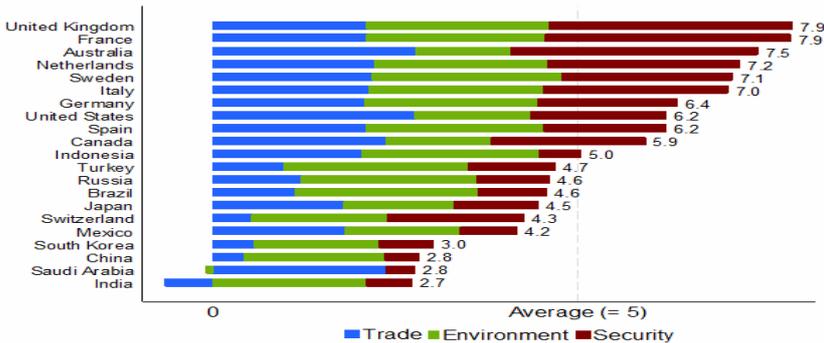
### أولاً: الفواعل الرسمية للحوكمة البيئية العالمية:

تتنوع بين فواعل رسمية وأخرى غير رسمية تعمل ضمن اطر شبكية وتشاركية وذلك حسب درجة الترابط والتعقيد. وعموما هي: الفواعل الرسمية: والتي تشمل الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

دور الدول: يشكل اختلاف الرؤى والمواقف بين الدول حول ضرورة الالتزام باحترام البيئة حجرة عثرة أمام إمكانية تأسيس نسق بيئي عالمي عام شامل وملزم لكل الفواعل الرسمية والغير رسمية الصانعة للسياسات العالمية.

فرفض الولايات المتحدة مثلا التصديق على الاتفاقات البيئية الأكثر أهمية، أثار توترات مع أوروبا واليابان أعادت النقاش العالمي حول مشكلة الإدارة البيئية العالمية إلى أصله، لأن الدول وخاصة الكبرى منها هي الجهات المانحة الرئيسية للمؤسسات الدولية، فوقف أو تقليص التمويل يحد من قدرات المنظمات الحكومية على أداء مهامها والإيفاء بالتزاماتها في تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية ما ينعكس سلبا على مصداقيتها وشرعيتها، وهو ما ينطبق على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبروتوكول كيوتو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص، والشكل البياني التالي يوضح:

الشكل رقم 1: التباين بين التزامات الدول المشكلة لنادي 21 للدولة الغنية تجاه البيئة مقارنة بحجم الإنفاق المالي على قطاعات الأمن والتجارة



المصدر:

<http://www.cgdev.org/blog/which-g-20-nation-most-upstanding-globalcitizen-new-ranking-dares-answer>

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الأثر الأكبر بوصفه مرصداً وهيئة استشارية في تطوير الاتفاقات البيئية الإقليمية والدولية بمساهماتها في تعزيز القدرات المؤسسية للوزارات البيئية الوطنية بتقديم الإعانات المالية والاستشارات التقنية. فمثلاً عقدت الأمم المتحدة عام 2002 مؤتمراً للبيئة للتركيز على آثار ما يعرف اقتصادياً "بدورات حياة المنتجات" وعلاقتها بتعزيز الاستهلاك المستدام (Bouguerra, 2005, p.13)، فوفقاً للأستاذة MARIA IVANOVA يضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيمة أساسية في مجال الرصد البيئي والتقييم العلمي وتبادل المعلومات، إلا أنه لا يمكن أن يؤدي كافة عمليات الإدارة البيئية بصفة فردية، ولأداء أكثر فعالية للبرنامج قدمت الاقتراحات التالية:

- الشروع في إصلاح استراتيجي مستقل لأداء أفضل لمهام البرنامج.
- تعزيز شفافية التسيير المالي.
- إعادة الهيكلة لتنظيم طرق التسيير والعمل من خلال إنشاء مجلس تنفيذي المفترض منه الموازنة بين مجلس الإدارة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي، إضافة إلى مقترحات أخرى لتعزيز التنسيق بين الوكالات الاجتماعية والبيئية، وذلك من أجل أن يصبح مفهوم "البيئة من أجل التنمية" حقيقة واقعة، وذلك عن طريق وضع معايير للتفاعل بين المنظمات الوطنية والدولية والأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تعكس مبادئ التعاون والمسؤوليات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت (Esty, 2003, p.11).
- وفي ذات المنحى ولأجل أداء فعال قدم RICHARD CHARMAN مقترحات لتعزيز مبادئ الأمم المتحدة للبيئة:

- السعي للحصول على توافق اجتماعي مبني على رؤية بعيدة المدى.
- تحليل موضوعي وعقلاني للوضع الراهن لتحديد سيناريوهات المستقبل.
- وضع خطة شاملة تغطي جميع جوانب التنمية المستدامة.
- مضاعفة الروابط بين الاستراتيجيات الوطنية والمحلية.
- ضم جميع هذه النقاط في الخطة المالية والميزانية.
- اعتماد ضوابط لتسريع تحسين عملية تجريب وتحديد التقدم المنجز.
- تنفيذ آليات المشاركة الفعالة.

مقترحات أخرى قدمتها المنظمات الغير حكومية لمساعدة البرنامج الاممي لتحقيق أهدافه تتمثل في إلزامية الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية من خلال حث البلدان المتقدمة على نقل التكنولوجيا، وتقديم إعانات مالية جديدة إضافية لمساعدتها على بناء القدرات من أجل المشاركة الفعالة في الإدارة البيئية الدولية بإشراك مختلف الفواعل لتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك هنالك أكثر من 30 وكالة وبرنامج تابع للأمم المتحدة يعمل من اجل دعم الإدارة البيئية عالميا ما ينتج عنه نقص في التنسيق وتبادل المعلومات وتشتت للمسؤوليات (Beloff, 2005, p.505).

صندوق البيئة العالمي (GEF): صندوق البيئة العالمي منظمة مالية مستقلة انشأتها حكومات دول ألمانيا وفرنسا سنة 1991، وتعد أول منظمة مالية مكرسة للبيئة على المستوى العالمي، بلغ عدد أعضائها عام 2013 179 عضوا، تخضع آليات عمل الصندوق لمعايير الربحية الاقتصادية إذ تلقى هبات مالية في السنوات الثلاث الأولى اكبر من تلك التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة منذ إنشائه في عام 1972، تمويل صندوق البيئة العالمي يمثل أقل من 1٪ من المساعدات المخصصة للتنمية وتستخدم التبرعات لمشاريع تغطي التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، المياه الدولية، وطبقة الأوزون، إضافة إلى تدهور التربة والملوثات العضوية الثابتة ( Schellnhuber, 2001, p.65).

يشمل الهيكل المؤسسي للصندوق برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وهو آلية لتمويل الاتفاقيات البيئية الأربع: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والملوثات العضوية الثابتة والتصحر، كما يعمل الصندوق على نقل الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة ومشاريع البنك الدولي، ويدير البنك الدولي ميزانيته السنوية المقدرة بـ 561،10 مليون دولار أمريكي.

وقد انتقد عمل صندوق البيئة العالمي لاعتبارات منها الروابط التاريخية مع البنك الدولي خاصة خلال مرحلة نشاطه الأولى سنوات التسعينيات من القرن العشرين (Andler, p.10)، وكذا لتفضليه مناطق معينة على حساب أخرى (Werksman, 2003, p.05)، وكذا لكونه يسهم في مساعدة البنك الدولي للتكيف مع النظام العالمي

الجديد الناشئ، وذلك في مواجهة الحركات البيئية المتنامية والتي أصبحت قوة جيوسياسية فاعلة ومؤثرة على الساحة العالمية.

لجنة الأمم التنموية المستدامة (CSD): هي لجنة ما بين حكومية تجتمع مرتين في السنة لتقييم ومتابعة مدى التقدم في تحقيق أهداف قمة ريو، تضم اللجنة 53 دولة، تنتخب كل ثلاث سنوات، وقد أدخلت عليها إصلاحات عام 2004 للمساعدة في تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن 21. وتخصص اجتماعات اللجنة كل مرة بالتركيز على موضوع محدد فخلال فترة: 2004-2005 خصصت للمياه و2006-2007 للتغير المناخي، وقد انتقدت اللجنة لمحدودية تأثيرها فوفقا لتقرير صادر عن معهد الموارد العالمية فان تركيز مهمة اللجنة على إجراءات تسهيل عقد الاتفاقيات يضعها في حالة صراع مع منظمات كالأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية (Adil Najam, 2006, P.3).

منظمة البيئة العالمية WEO: وهي منظمة مماثلة لمنظمة الصحة العالمية قادرة على إقرار المعاهدات وإنفاذ المعايير الدولية. وقد كان لدول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وألمانيا بالإضافة لعدد من المنظمات غير الحكومية الفضل في إنشائها فبينما تفضل دول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومعظم البلدان النامية التركيز على المبادرات الطوعية (Laurence, 2005, P.2)، يرى أعضاء المنظمة أنها توفر الإطار الأكثر شرعية والأكبر كفاءة لقيادة وتنسيق الجهود الدولية للضبط البيئي إلا أن انعدام الاتساق والتنسيق بين مختلف الهيئات سواء الرسمية أو الغير رسمية إضافة لعدم وجود تقسيم واضح للمسؤوليات يحد من فعالية ومردودية نشاطها (UNEP, 2008, P.3).

البنك الدولي: يؤثر البنك الدولي بصورة غير مباشرة في الإدارة البيئية العالمية عن طريق الفواعل الأخرى "الدول والمنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية" وخاصة صندوق البيئة العالمي. فدور البنك الدولي في الإدارة البيئية غير محدد شكليا في النصوص والقواعد المنظمة لعمل البنك" بالرغم من أن الاهتمام بالمعطى البيئي يعد من أولوياته ضمنا، إذ يخصص البنك 5 إلى 10 ٪ من الأموال السنوية للمشروعات البيئية، وبما أن مؤسسة البنك الدولي ذات طبيعة رأسمالية يفترض أن استثماراتها يتوجب تركيزها فقط في المناطق المربحة من حيث التكاليف والفوائد، إلا أن له نفوذا غير مباشر من خلال الاستقلالية المالية التي يتمتع بها على

وضع المعايير وعلى سير المفاوضات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا التغير المناخي وحماية طبقة الأوزون، والتصحر.

فبعد الانتقادات الشديدة التي وجهت للبنك خلال سنوات الثمانينات لدعمه لمشاريع ذات الآثار السلبية على البيئة والتي تسببت في إتلاف مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية، حاول البنك الدولي خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين تبني معايير خاصة به لتصحيح أخطاء التوجهات السابقة والتي أساءت لسمعة المؤسسة وزرعت الفوضى والتضارب في توجهات الهيئات الدولية المعناة بالقضايا البيئية بالنظر لمحدودية شرعيتها وفعاليتها (Adil Najam, 2006, P.5).

منظمة التجارة العالمية (WTO): لا تشمل موثيق منظمة التجارة العالمية مبادئ محددة خاصة بالبيئة، لذلك نجد أن المنظمة تتعامل مع جميع المشاكل المرتبطة بالبيئة بإعطاء الأولوية لمتطلبات التجارة العالمية ومبادئ النظام التجاري الخاص بها، فعلى الرغم من اعترافها بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، إلا أن الواقع يثبت أن حوالي 20 اتفاقا للبيئة تتعارض بنودها مع القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك في حال نشوب نزاع بين دولتين عضويتين في المنظمة ولتسوية خلاف ما مرتبط بحظر التجارة لاعتبارات بيئية تطالب المنظمة بالخلاف باستخدام مبادئ التجارة لمنظمة التجارة العالمية بعبارة أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية (Kulovesi, 2011, p.71).

صندوق النقد الدولي (IMF): إن المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي هي تشجيع النمو والتنمية. ويعتبر الصندوق الراعي لخفض الإنفاق العام، وزيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي. فالبيئة ليست أولوية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، مما يؤدي ذلك إلى تفضيل المشاريع التي قد يكون لها آثار بيئية سلبية (George, 1990, P.143).

إن اقتراح Dominique Strauss Kahn والداعي إلى إنشاء صندوق أخضر (<https://bit.ly/37gDOZU>) جاء خصبًا لمحاولة الأزمات ذات الصلة بالمناخ في أفريقيا لاقى دعماً من فرنسا وبريطانيا كان مضمونه " إن تقدم الدول المتقدمة دعماً أولياً لميزانية الصندوق الأخضر تقدر بـ176 بليون دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة بها"، قوبل الاقتراح بالرفض من مدراء الصندوق لاعتبار أن قضية المناخ ليست جزء من مهام صندوق النقد الدولي ومخصصات حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية للضبط المالي الدولي وحسب (<https://reut.rs/2viQDVH>).

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية: يعتبر الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة والمخصص لتنسيق المبادرات البيئية على المستويات المحلية. شعاره الأساسي هو "الحكومات المحلية من أجل الاستدامة" هدفه جعل الإدارة البيئية أساسا لأشكال الحكم المحلية، وقد كان له العديد من الانجازات والمتمثلة في الآتي:

- إقناع الآلاف من رؤساء المجالس المنتخبة محليا بالتوقيع على معاهدة: World Mayors and municipal leaders declaration on climate بشأن تغير المناخ سنة 2005 والمطالبة من فواعل المستويات المختلفة لاتخاذ القرار العمل على إصلاح نظم التجارة العالمية بتخفيف عبء الديون والحوافز لتنفيذ سياسات تقلل وتخفف من آثار تغير المناخ.
- تمكين المجالس المحلية من أدوات لدمج الاستدامة في عمليات تسييرها المختلفة.

➤ إطلاق مبادرات دورية متعلقة بالبيئة كمبادرة "سجل مناخ المدن" المطلقة سنة 2010 وهي جزء من حملة الأمم المتحدة للبيئة بشأن المدن وتغير المناخ [.https://bit.ly/36kOzZK](https://bit.ly/36kOzZK)

### ثانيا: دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية:

إن الإدارة البيئية للشركات تشكل الدعامة الأساسية لمفهوم أوسع يسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي يعني تطبيق مبادئ التنمية المستدامة. بتقييم التصرفات وإدارة التبعات والمخاطر الناجمة عن نشاط الشركات في المجال البيئي. بالأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب الأساسية للتنمية الصناعية والتي هي: (White end, Klernan, 2003, P.3)

- القيم البيئية (الرؤية والرسالة والمبادئ).
- السياسة البيئية (الاستراتيجية، الأهداف والغايات).
- الأفاق البيئية (المسؤولية والقيادة والتدريب، والاتصالات).
- العمليات البيئية (نظم الإدارة، والمبادرات، والرقابة الداخلية، ورصد والاستعراض، الحوار مع أصحاب المصلحة والشفافية والمعلومات والتقييم البيئي).

➤ العمل البيئي (استخدام المؤشرات الأساسية من الإجراءات، القياس، الكفاءة البيئية، وسمته، والتسامح، والسندات، والتنمية الاقتصادية)، يترجم ذلك عمليا ببحث الشركات عن التوفيق بين نشاطاتها الصناعية والمعايير البيئية الدولية كمعيار ISO 14000 والتي تمثل مجموعة القواعد المتوجب احترامها والمتعلقة بالإدارة البيئية.

وبخصوص العلاقة بين الالتزامات البيئية التي تفرضها القواعد الناظمة للحوكمة البيئية العالمية والمردودية الربحية للشركات الاقتصادية تشير الدراسات إلى أن تلك العلاقة تتنوع بين ثلاث مستويات سلبية-إيجابية-حيادية "موضحة في الشكل ادناه" فمستوى الترابط بين الالتزام بمعايير الحوكمة والربحية تنعكس الرأي العام تجاه نشاط الشركة المعنية. ومع ذلك، فإنه لا توجد حتى الآن في النظام المالي تصور صحيح لأهمية الإدارة البيئية في الشركات باعتباره عاملا إيجابيا لتحسين أداء هذه الأخيرة.

#### الجدول رقم 1: مستوى الترابط بين الالتزام بمعايير الحوكمة والربحية

ترابط سلبي	ترابط حيادي	ترابط إيجابي
معايير حوكمة بيئية عالية لكن مردودية ربحية ضئيلة	معايير حوكمة بيئية عالية دون تغير في المردودية الربحية	معايير حوكمة بيئية عالية مقابل مردودية ربحية عالية
معايير حوكمة بيئية متدنية لكن مردودية ربحية كبيرة	معايير حوكمة بيئية متدنية دون تغير في المردودية الربحية	معايير حوكمة بيئية متدنية لكن مردودية ربحية ضئيلة

المصدر:

Andrew White, Matthew Klernan, op cit

#### ثالثا: المنظمات الدولية الغير الحكومية كشريك في الضبط البيئي العالمي:

تاريخيا كان لها دور مهم في القضايا البيئية بدء من القرن التاسع عشر وتعد منظمة The Society For The Preservation Of Birds المنشأة سنة 1889 الأولى عالميا (Koppen, 2008, P.35)، تتبعها منظمة Sierra club سنة 1892، ومنذ ستينات القرن العشرين وخاصة بعد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 تضاعف عددها إذ تحصى مديرية المنظمات البيئية ما يقارب 22600 منظمة بيئية، كما أن المكتب الأوربي يعد 132 منظمة غير حكومية أوروبية إضافة إلى أن دول كالبنغلاديش مثلا لوحدها تحوي

10000 منظمة غير حكومية، حقيقة العدد لا يعكس التأثير فتلك المنظمات تتباين في الإمكانيات وقدرات التأثير، فبعضها يهدف لإحداث تغيير نسبي بينما الأخرى تهدف لإحداث تغيير راديكالي أهمها:

Earth Watch Environmental Defense, The Nature Conservancy, Sierra Club, Worldwide Fund For Nature, Conservation International, Rain Forest Action Network, Earth Island Institute.

وعلى الرغم من تحقيقها لإنجازات هامة، يبقى نشاطها وأساليب عملها لا تلقى الدعم اللازم من المؤسسات الرسمية سواء الوطنية أو الدولية ( cormick, 1999, P.P.72-98)، وتأخذ أشكال تعامل المنظمات الدولية الغير حكومية مع القضايا البيئية عدة صور أهمها:

أولاً: أنها تعتبر كناقذ للسياسات الرسمية بالنظر لخاصية استقلالها عن الدول "خاصة عاملي الرقابة والتمويل" بالإضافة إلى استعمالها لمجموعة من التقنيات والاستراتيجيات والتي سبقت الإشارة إليها أنفا كالتحسيس La Sensibilisation. والتعبئة La Mobilisation، والخبرة l'expertise لتوجيه الرأي العام مثال ما قامت به منظمة Rain Forest action network كحملة ضد تضرر غابات الأمازون. فوفقاً لكل من Backstrand و Sward فشكل المشاركة الفعالة والواسعة من قبل المنظمات غير الحكومية في مسار ومراحل اتخاذ القرارات في المؤتمرات والقمم الدولية الخاصة بالبيئة تتخذ أشكالاً عدة ومتنوعة مثل الضغط للتأثير في جدول الأعمال عن طريق تنظيم الحملات وكسب التأييد والتشاور والرصد والتنفيذ يعزز من الشرعية الديمقراطية للإدارة البيئية (Bäckstrand et al, 2005).

ثانياً: تنسيق الجهود بين خبراء المنظمات الغير حكومية ونظرائهم في الوكالات الحكومية لتشكيل شبكات معرفية هدفها وضع أجندة بيئية مثلاً ما قامت به منظمة World Wilde Fund for nature من جهود لمحاولة التأثير في قناعات الأفراد والمستهلكين في آسيا بدفعهم لتغيير العادات الخاصة باستعمال أنواع حيوية معينة لضرورات طبية علاجية.

ثالثاً: قد تعمل المنظمات الدولية الغير حكومية لأجل تغيير سياسات الدول مباشرة للتأثير وتغيير الخيارات المطروحة لصنع السياسة العامة مثل ما قامت به منظمة The EarthIsland Institute التي استعملت مقاربة رفع الدعاوى القضائية

ضد الدول لإجبارها على الالتزام بقوانين موثيق دولية إجبار الولايات المتحدة على حماية الثدييات البحرية.

رابعاً: العمل بمعية الدول لتحقيق أهدافها فمثلاً قامت ثلاث منظمات بيئية غير حكومية هي:

International Conservation, The world wide fund for nature, The Nature Consevancy.

بالتوسط لدى الولايات المتحدة للتنازل عن مديونيتها "مبادلة الديون" المستحقة لـ البيرو وتخصيصها لحماية المئات من الغابات الاستوائية المطرية فالمنظمات الثلاث تبرعت بـ 1.1 مليون دولار والولايات المتحدة قدمت 5.5 مليون دولار لإلغاء جزء من ديون البيرو المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة أخرى لأثر المنظمات الغير حكومية قدمها كل من Corcell و Bestill فرقا فيها بين ثلاث مستويات من التأثير:

➤ التأثير الضعيف وفيه تشارك الم د غ ح بفعالية في المفاوضات البيئية الدولية إلا أن تأثيرها في مجريات ومخرجات تلك المفاوضات يبقى محدوداً. مثال ذلك دورها المحدود في منتدى الأمم المتحدة للغابات المؤسس سنة 2000 للتنمية المستدامة للغابات بناء على مقررات مؤتمر ريو.

➤ التأثير المعتدل أو المتوسط أين يلاحظ اثر واضح لها على مسار المفاوضات فقط دون مقرراتها. مثال ذلك برتوكول كيوتو حول التغير المناخي أين أثرت على أجندة المفاوضات إلا أن البيان النهائي للبرتوكول لا يعكس ذلك الأثر.

➤ التأثير الكبير فيه تؤثر المنظمات في كل من المفاوضات ومخرجاتها كمفاوضات 1993-1994 حول مكافحة التصحر (Cormick, 1999, P.65).

وعلى الرغم من الأثر المتنامي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية تبقى الدول المسؤول الأول عن الحوكمة البيئية فهي فاعل قادر على الدخول في مسارات تفاوضية وعقد توافقات تبقى أهلية وقدرة المنظمات الغير حكومية للاضطلاع بها محدودة.

أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة: إن الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بالبيئة تسمى أيضا اتفاقيات ريو وهي كما يلي:

- اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي 1993/1992 هدافها الحفاظ على التنوع البيولوجي بحماية الموارد الوراثية للنظم الإيكولوجية والأنواع والاستخدام المستدام لهذه المكونات والتقاسم العادل والمنصف للمنافع، عن طريق تضييل الصعوبات التقنية والمالية خاصة للدول العاجزة اقتصاديا. ومن بين الاتفاقيات المرتبطة بهذا الاتفاق بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة المتعلقة التكنولوجيا الحيوية.
  - اتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1994/1992 هدفها تثبيت انبعاث غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون أي نوع من الاضطراب المناخي الخطير، والوصول إلى هذا المستوى في فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية التكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ من دون تهديد الإنتاج الغذائي والسماح بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتضمنة اتفاقية كيوتو.
  - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1996/1994 يهدف لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والتصحر في البلدان الأشد تضرر ولا سيما في أفريقيا من خلال إجراءات فعالة على جميع المستويات.
- وتتميز اتفاقيات ريو بالجوانب الأساسية التالية:
- القيمة الإلزامية بالنسبة للدول الموقعة.
  - تحديد قطاع معين للضبط التنوع البيولوجي، والمناخ، والتصحر.
  - التركيز على مكافحة الفقر والسعي لتحقيق ظروف حياة مستدامة.
  - التمويل من مخصصات صندوق البيئة العالمي لتحفيز تطبيق الاتفاقيات في البلدان ذات القدرات المالية المحدودة.
  - دمج برنامج لتقييم حالة النظم الإيكولوجية.
- ورغم القيمة المضافة لها إلا أن العديد من الانتقادات وجهت للاتفاقيات البيئية للأسباب التالية:
- اتفاقيات وصفية جدا وجامدة وعمودية فهي منظمة من أعلى إلى أسفل، فهي لا تعكس تنوع وتعقد القضايا البيئية، إضافة إلى أن الدول الموقعة تواجه العديد من الصعوبات للوفاء بالتزاماتها على جميع المستويات.

➤ إن الطبيعة القطاعية للاتفاقيات أدت إلى نشوء هياكل وإجراءات موازية بين الدول والوكالات الإنمائية التي تتنافس للحصول على أموال ومناطق النفوذ.

➤ التناقضات وعدم التوافق بين مواضيع الاتفاقيات. إذ التركيز على الحد من الانبعاثات الغازية ضروري بالنسبة للتغير المناخي ومؤثر على التنوع البيولوجي فهذا التداخل يتطلب النظر في أهداف الاتفاقيات المختلفة ومقارنتها بشكل منتظم وهي مهمة صعبة خاصة بالنسبة للدول الفقيرة.

إن أهم عائق تواجهه الجهود الدولية سواء لضبط أو فرض التزام الفرقاء ببنود الاتفاقيات الدولية يعود إلى عاملين أساسيين:

➤ إن عملية إبرام المعاهدات طويلة بشكل مفرط. وتستغرق عشرات السنوات للانتقال من مرحلة الإعداد إلى التوصل إلى اتفاق رسمي، والتصديق على هذا الأخير كما أنها تعتمد أيضا على درجة قدرة الحكومات على بناء توافق في الآراء تجاه القضايا المتفاوض بشأنها لأسباب سياسية مما يؤدي إلى إبطاء العملية ويتطلب المزيد من الوقت لإكمال تلك الجهود.

➤ أسلوب تفتيت صياغة السياسات البيئية على المستوى الدولي حسب الموضوع والقطاع أو الإقليم، مما أدى إلى التفاوض بشأن معاهدات تتداخل وتتضارب قواعدها القانونية مما ينعكس سلبا كما اشرنا أنفا على فعالية ونتائج تلك الاتفاقيات على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف: تتعلق بالاتفاقيات بين مجموعة من الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي والمتعلقة بالقضايا البيئية الأكثر تنوعا، والمتمحورة حول الغلاف الجوي، المواد الحيوية والحياة البحرية، التصحر، حماية النظم الإيكولوجية، والتلوث البحري الخ، نحصي حاليا أكثر من 500 اتفاقا بيئيا متعدد الأطراف، 45 منها وقعت عليها 72 دولة أو أكثر كل اتفاق بأهداف محددة، وتشكل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ما يعرف بالقانون البيئي الدولي، وصياغة سياسات الحوكمة يمر بمجموعة من المراحل:

(أ) تقييم الوضع البيئي. (ب) وضع السياسات على الصعيد الدولي. (ج) صياغة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. (د) تنفيذ السياسات. (هـ) تقييم السياسات. (و) التدابير القسرية. (ز) التنمية المستدامة، وتقليديا يولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماما خاصا بالمشاركة في المراحل الثلاث الأولى. أما المراحل "د.ه.و" هي من

اختصاصات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في حين المرحلة المتصلة بالتنمية المستدامة التي تضطلع بها منظمات كالبنك الدولي، إن نقص التنسيق بين الفواعل المختلفة يعيق التوصل إلى حوكمة واضحة المعالم بالنظر للتباين في المصالح والأهداف المرجوة من تحديد المعايير والالتزام بها (Tadanori, 2008).

### المبحث الخامس: التحديات المواجهة لمأسسة بيئية عالمية:

إن الأزمة الناتجة عن تأثير الأنشطة البشرية على الطبيعة تستوجب استجابات من قبل المؤسسات الدولية والحكومات والمواطنين عن طريق تجميع الخبرة والمعرفة من كل الشركاء والمؤسسات المعنية، فالمشاكل البيئية كتغير المناخ والاحتباس الحراري وتدهور النظم الإيكولوجية، تهدد التنوع البيولوجي وتقيد التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، إذ تظل تدابير الحماية البيئية المتبعة غير كافية، فالإصلاحات اللازمة تتطلب الكثير من الوقت والطاقة والمال ومسار طويل من جولات المفاوضات الدبلوماسية، إضافة إلى أن حالة الانقسامات المستمرة وغياب الإجماع تعرقل التقدم نحو تأسيس فعلي لإدارة عالمية للبيئة.

فالطابع العالمي للأزمة يحد من آثار التدابير الوطنية أو القطاعية ويستوجب تعاوناً بين مختلف الفواعل والمؤسسات في مجال التجارة الدولية والتنمية المستدامة والسلام، إذ وظفت مختلف الحكومات المحلية والوطنية مجموعة متنوعة من المقاربات لسن تشريعات وقواعد ضابطة للعلاقة "تنمية اقتصادية/بيئة سليمة" فالرهانات والتحديات البيئية كبيرة لدرجة كونها تحد من قدرة أية وحدة سياسية لوحدها على مواجهتها، وتلك التحديات ممثلة في (UNEP, 2008, p.03):

- الاتفاقات القارية والعالمية غير الكافية.
- صعوبة التوفيق بين تحقيق الحد الأقصى من التنمية والتنمية المستدامة وأكبر قدر من الحماية مما يحد من التمويل مما يضر بالاقتصاد ويعيق تطبيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- قلة المخصصات المالية الخاصة بتمويل الأبحاث البيئية.
- عدم التكامل بين السياسات القطاعية.
- عدم كفاية القدرات المؤسسية.
- الأولويات المحددة سوء.

- عدم وضوح الأهداف.
  - عدم التنسيق بين الفواعل الرسمية والغير رسمية الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
  - عدم وجود رؤية مشتركة.
  - الترابط بين مفاهيم التنمية / النمو الاقتصادي المستدام، والتجارة، والزراعة، والصحة، والسلام والأمن.
  - اختلال التوازن الدولي بين الإدارة البيئية وبرامج التجارة والتمويل، على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية (WTO).
  - الثقة المحدودة في المنظمات المسؤولة عن المشاريع ضمن صندوق البيئة العالمي GLOBAL ENVIROMENTAL FUND
  - ربط الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP ) والبنك الدولي مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
  - عدم قدرة الحكومات على تلبية التزامات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
  - غياب المنظور الجندي والمساواة بين ادوار ومهام الجنسين في الإدارة البيئية العالمية.
  - عدم القدرة على التأثير على الرأي العام بشكل المرغوب (UNEP, 2002, p.19).
- فالحوكمة البيئية الدولية قضية خلافية، فالأ توافق في الآراء بين مختلف الفرقاء، فحسب معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية IDDDI وبالنظر للتعارض بين مبدأ حماية المصالح الوطنية ومفهوم المنافع العامة العالمية مما يقلل من فرص الوصول إلى حلول ناجعة للمشكلات البيئية، في مقابل ذلك يقدم برنامج العمل للقرن الواحد العشرين المسمى بـ The Agenda 21 تصورا آخر مفاده أن المشاكل البيئية ذات النطاق العالمي قد لا تتطلب حولا عالمية، فعلى سبيل المثال التلوث البحري يمكن معالجته إقليميا، وتدهور النظم الإيكولوجية يمكن معالجتها محليا، والتغير المناخي يحتاج لتضافر جهود العمل محليا وإقليميا ودوليا، إذ حسب كل من الأستاذين BACKSTRAND وSAWARD فإن: "الاستدامة وحماية البيئة هو المجال الذي تمتاز فيه التجارب المبتكرة للإدارة مع أشكال الحكم المتعدد الأطراف مع إدماج المجتمع المدني العالمي لتغطية الفجوة بين القطاعين العام والخاص" ( Bäckstrand, 2006, p.469).

## خاتمة ونتائج الدراسة:

إن مجموعة التشكيلات المكونة للفواعل الغير دولاتية خاصة المنظمات غير الحكومية والتي أصبحت الشريك الفعال في صياغة أجندة السياسة العالمية في قضايا البيئة، بالنظر للمؤهلات التقنية والمعرفية التي تحوزها وأساليب عملها مقارنة بالدول، إذ إن طرق عملها كان لها الدور البارز في نقل وتغيير خارطة العالم السياسية وتحويل المفهوم المركزي في تحليل السياسة العالمية، ألا وهو مفهوم السيادة الوطنية، فالضبط الدولاتي من خلال الآليات التقليدية لم يعد كافيا وقادرا على الإحاطة بمختلف القضايا والإشكالات العالمية، ما يستوجب ضرورات البحث عن اطر أخرى للإدارة الإنسانية ضمن إطار الحوكمة العالمية، التي تمثل الإطار الأكبر لعمليات الضبط التشاركي بين المؤسسات الرسمية المنوطة بالمهام التشريعية والقضائية والتنفيذية ومؤسسات القطاع الخاص ذات البعد الاقتصادي وتشكيلات المجتمع المدني على المستويات المحلية الوطنية والعالمية، فنماذج الحوكمة الاقتصادية والبيئية العالمية تبرز حقيقة تجاوز الإشكالات المطروحة للأطر الرسمية لصناعة سياسات عامة ناجعة وفعالة.

إذ أضحت شريكا لا يمكن تجاوزه في مراحل صنع السياسات العامة الوطنية والعالمية، بدء بوضع الأجندة وصولا إلى تقييم مدى نجاعة تلك الخطط والسياسات من خلال إمكاناتها واستراتيجيات عملها.

كما أنها عمليا تعد الفاعل الأساسي في مراقبة مدى التزام الأطراف بنصوص الاتفاقيات والمعاهدات المتوصل إليها الضابطة للقضايا البيئية العالمية بعد المسارات التفاوضية المعقدة.

- ومن خلال دراستنا هذه توصلنا الى صياغة مجموعة من التوصيات تمثلت في:
- ✓ ان تدابير الحماية البيئية المتبعة من قبل المؤسسات الرسمية في الدول رغم اختلافها باتت غير كافية، مما يستوجب مسارات إصلاحية تتطلب الكثير من الوقت والطاقة والمال اضافة الى مسار طويل من جولات المفاوضات الدبلوماسية.
  - ✓ السمة المتخفية للحدود الوطنية للأزمة تستلزم ضبطا تشاركيا بين مختلف الفواعل والمؤسسات في مجال التجارة الدولية والتنمية المستدامة والسلام، إذ ان التدابير الوطنية اثبتت محدوديتها وعدم قدرتها العمل بمفردها.
  - ✓ ان الاشكالات البيئية كتغير المناخ والاحتباس الحراري وتدهور النظم الإيكولوجية، تهدد التنوع البيولوجي وتقيد التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان خاصة النامية والفقيرة منها. ولهذا يجب عليها الانخراط في منظومة الحوكمة البيئية العالمية.

✓ ان حالة الانقسامات المستمرة وغياب الإجماع حول القضايا ذات الاهتمام المشترك تعرقل التقدم نحو تأسيس فعلي لإدارة عالمية للبيئة.

### قائمة المصادر والمراجع:

1. Najam, Adil et al. (2006). *Global Environmental Governance. A Reform Agenda*. Denmark: IISD.
2. Andrew, White. and Matthew, Klernan. (2004). *Corporate Environment Governance. A Study Into The Influence Of Environmental Governance And The Financial Performance*. United Kingdom Government: Environment Agency.
3. Beloff, Beth et al. (2005). *Transforming Sustainability Strategy into Action*. USA: John Wiley & Sons.
4. Van Koppen, C. S. A. et al. (2008). *Protecting Nature: Organizations and Networks in Europe and the USA*. Edward Elgar Publishing.
5. Derrick, Jensen. (2011). *Dreams Seven Stories*. USA: New York Press.
6. Schellnhuber, H J et al. (2001). *World in Transition: New structures for global environmental polic*. UK: Earthscan.
7. Jhon Mc, cormick. (1999). *The Role Of Environmental Ngos In International Regimes*. in *The Global Environment Institutions Law And Policy*. ed: Norman j. vig et al. USA: Washington Congressional Press.
8. Kulovesi, Kati. (2011). *The Wto Dispute Settlement System: Challenges Of The Environment, Legitimacy And Fragmentation*. Netherlands: Kluwer Law International.
9. Ortolano, Leonardo. (2010). *Environmental Governance*. UK: Stanford University.
10. Noel, Castree. (2007). *Neoliberal ecologies*, in *Neoliberal environments False Promises and Unnatural Consequences*, ed. Nik, Heynen et al. UK: Routledge.
11. Calvert, Peter. (2002). *Treaties And Alliances Of The World*. USA: John Harper Publishing.
12. George, Susan. (1990). *A Fate Worse Than Debt*. New York: Grove Weidenfeld.
13. Bob, Jessop. (2002). Liberalism, Neo-Liberalism and Urban Governance: A State Theoretical Perspective. *Antipode*. vol 34. n 3. P.454
14. Bouguerra, Larbi. (2005). *La Consommation Assassine. Comment Le Mode De Vie Des Uns Ruine Celui Des Autres, Pistes Pour Une Consommation Responsable*. France : Charles Léopold Mayer. P.13

15. McCarthy, James. (2004). Privatizing Conditions Of Production: Trade Agreements As Neoliberal Environmental Governance. *Geoforum*. vol 35. n3. P .327.
16. Bäckstrand, Karin. (2006). Democratizing Global Governance: Stakeholder Democracy at the World Summit for Sustainable Developmen. *European Journal of International Relations*. Vol. 124.P. 469.
17. Andler, Lydia. (2010) The Secretariat Of The Global Environment Facility: From Network To Bureaucracy. *Working Paper: Global Governance Project*.N24.VrijeUniversiteit Amsterdam.P.10.
18. Laurence, TubianaendMartimort-Asso, Benoit.(2005). International Environmental Governance; the next stages.in *les synthèses IDDRI*.no 07.P.02.
19. Heynen, Nik et al. (2005). The NeoliberalizationOf Nature: Governance, Privatization, Enclosure And Valuation, Capitalism Nature Socialism. *Taylor &Francis*.vol 16. n1. P.06.
20. Costanza, Robert.et al. (1997). The Value Of The World's Ecosystem Services And Natural Capital.*Nature*.vol 387. P.255.
21. Daniel C, Esty et al .(23-25 October, 2003). *Globalization and Environmental Protection: a Global Governance Perspective*. Prepared for: Global Environmental Governance: the Post-Johannesburg Agenda, Yale Center for Environmental Law and Policy.
22. Werksman, Jake. (23-25 October 2003). *Consolidating Global Environmental Governance: New Lessons From The GEF?*. Preparedfor: Global Environmental Governance: the Post-Johannesburg Agenda, Yale Center for Environmental Law and Policy.
23. Bäckstrand, Karin et al. (2005). *Democratizing Global Governance: Stakeholder Democracy at the World Summit for Sustainable Development*. Document presented at the annual meeting of the American Political Science Association. Chicago.
24. *World Mayors Summit on Climate change*. (2010). Mayors launch reporting platform of cities, Climate Summit .site visited the10/12/2013. in: <https://bit.ly/36kOzZK>
25. IMF Survey: *IMF Proposes "Green Fund" for Climate Change Financing*. Site visited the 2013-09-15. In: <https://bit.ly/37gDOZU>
26. Wroughton,Lesley.*IMF member countries reject green fund plan*. Site Visited the 10/12/2013.in: <https://reut.rs/2viQDVH>